مجلس التعاون

زيادة المبتعثات والمبتعثين السعوديين إلى فرنسا

باريس / واس :

وعد مستشار وزيرة التعليم العالي الفرنسي بالنظر في مشكلة الطلاب السعوديين المبتعثين مع التأشيرات المشروطة بالحصول على الإقامة الرسمية من السلطات الفرنسية، وأكد أن الوزارة تعمل حاليا مع جهات رسمية أخرى لمنح الطلاب السعوديين تأشيرات إقامة تمتد حتى نهاية فترة الابتعاث، معولا على اتفاقية جديدة يتوقع توقيعها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

جاء ذلك خلال الحفل الذي نظمته الملحقية الثقافية السعودية في فرنسا للطلاب الخريجين من مختلف الجامعات الفرنسية، في حضور وزير التعليم العالي السعودي الدكتور خالد بن محمد العنقري, وبلغ عدد الخريجين السعوديين من فرنسا في العام 2009 ـ 2010 نحو 106 خريجين، بينهم 47 طبيبا حصلوا على شهادة الاختصاص في الدراسات الطبية وشهادات الاختصاص الدقيقة وهي الشهادة ذاتها التي يحصل عليها الطبيب الفرنسي، و69 مبتعثا نالوا شهادتي الماجستير والدكتوراه في تخصصات علمية مختلفة أبرزها الهندسة والقانون وعلوم اللغة والعلوم السياسية والإعلام.

وأكد وزير التعليم العالي السعودي أن وزارته تعتزم زيادة عدد المبتعثين إلى فرنسا، وتوقع أن يرتفع عدد الطلاب خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى ثلاثة آلاف طالب. وعن تجربة المملكة في ابتعاث الطلاب لدراسة الطب في فرنسا، قال الوزير إن المؤسسات الصحية في وزارة الصحة وكليات الطب في المملكة أبدت ارتياحا كبيرا تجاه التجربة الفرنسية، كونها تحمل جوانب تميز معينة لا تختلف كثيرا عما هو موجود في دول أخرى استفدنا منها في السابق، وأوضح أن في فرنسا حاليا 200 طالب طب، وأن اللغة لم تعد عائقا أمام الأطباء في فرنسا.

أضواء

خليل حسن

الدين بين «الغربنة» والحداثة

يناقش البروفيسور صموئيل هانتجتون في كتابه (صراع الحضارات) مفهوم الحضارة العالمية والحداثة (والغربنة)، ويؤكد أن الحداثة لا تعني الغربنة، فيمكن للمجتمعات اللاغربية أن تحتضن الحداثة بدون أن تتخلى عن ثقافتها، وبدون أن تتبنى القيم الغربية ومؤسساتها وممارساتها، بل ممكن أن تقوى هذه الثقافات بالحداثة، وتقلل من قوة الغرب النسبية، وقد بدأ العالم يصبح أكثر حداثة وأقل غربنة.

وهناك صورتان متضادتان اليوم لقوة الغرب، فتبرز في الصورة الأولى هيمنة الغرب على السياسة والاقتصاد والإعلام والقوة العسكرية، بينما تتضح في الصورة الثانية ملامح تراجع حضارة الغرب، وانخفاض قوته السياسية والاقتصادية والعسكرية.

فقد تباطأ نمو الغرب الاقتصادي، وتوقف نموه السكاني، وزادت نسب البطالة فيه، ويعاني من نسبة عجز هائلة في الميزانية، وترد في أخلاقيات العمل، وانخفاض نسب التوفير، وزيادة الجريمة والإدمان، كما بدأت تنتقل القوة الاقتصادية بسرعة لآسيا، وستتبعها القوة السياسية والعسكرية، وانتهت رغبة العالم في القبول بالهيمنة الغربية، وتبخرت ثقة الغرب بنفسه ورغبته في الهيمنة.

فقد سيطر الغرب على نصف أراضي العالم في عام 1920، لتنخفض هذه النسبة في عام 1993 للربع. وأرتفع الإنتاج الصناعي الغربي في عام 1928 إلى 84.2 ٪ من الإنتاج الصناعي العالمي، ولينخفض في عام 1980 إلى 57.8 ٪، وليرجع الى ما كان عليه في عام 1860.كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الغربي من 64.1 ٪ من الناتج العالمي في عام 1900، إلى 48.9 ٪ في عام 1992، وانخفضت قوته العسكرية من 43.7 ٪ إلى 21.1 ٪ في عام 1991. فباختصار شديد، سيبقى الغرب الحضارة الأقوى حتى العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين، وبعدها قد يبقى رائدا في الإبداع العلمي، وفي قدراته البحثية والتطويرية، وفي الاختراعات المدنية والعسكرية، ولكن ستقل سيطرته على موارد القوة الأخرى، التي بدأت تتشتت بتصاعد دول خارج الحضارة الغربية. فقد وصلت سيطرة الغرب لهذه الموارد الى ذروتها في العقد الثاني من القرن العشرين، ومن المحتمل أن يسيطر الغرب في عام 2020 على 24 ٪ من أراضي العالم و 10 ٪ من سكانه و 30 ٪ من إنتاجه الاقتصادي الذي كان في ذروته 70 ٪، و 25 ٪ من طاقة تصنيعه التي كانت في ذروتها 84 ٪، وأقل من 10 ٪ من قوته العسكرية.

فقد حكم الرئيس الأمريكي ودرو ولسون، ورئيس الوزراء البريطاني لويد جورجس، والرئيس الفرنسي جورج كليمنسيو العالم في عام 1919. فحينما كانوا يجتمعون في باريس، كانوا يقررون أي بلد ستبقى على وجه الكرة الأرضية، وأي بلد ستختفي، وأية بلد ستخلق، وما حدود كل منها ومن سيحكمها، بل وكيف سيتقاسمون الشرق الأوسط والأجزاء الأخرى من العالم، وكيف سيتدخلون عسكريا في روسيا، وما هي الامتيازات التي سينتزعونها من الصين. وبعد مائة عام من ذلك التاريخ، لن تستطيع أي مجموعة صغيرة أخرى من القيادات أن تحظى بهذه القوة، فعصر سيطرة الغرب قد انتهى، وفي الوقت نفسه، سيعزز غروب الغرب وشروق الشرق انبعاث الثقافة اللاغربية. فعادة تتبع الثقافة القوة، وعبر التاريخ، ترافق انتشار الحضارة مع ازدهار الثقافة، كما استخدمت الثقافة لنشر قيم الحضارة وممارساتها ومؤسساتها في المجتمعات الأخرى. والحضارة العالمية تحتاج الى قوة عالمية، وقد انتهى الاستعمار الأوربي، وتلاشت الهيمنة الأمريكية، وسيتبعهما تآكل الثقافة الغربية، وستبرز من جديد اللغات والعقائد والمؤسسات المحلية الأصيلة، وسيؤدي نمو حداثة المجتمعات اللاغربية إلى عولمة ثقافاتها من جديد.

لقد توجهت معظم قيادات الشرق للدراسة في دول الغرب في القرن العشرين، فاستفادوا من علوم الغرب وتدربوا في مختبراته العلمية ومصانعه، وذهلوا لقوته العلمية والاقتصادية والعسكرية، وتأثروا بثقافاته وقيمه. وبعد أن بدأت تتلاشى هيمنة الغرب، وتطور التعليم والبحوث والصناعات في الدول اللاغربية، قل الاهتمام بتعليم الغرب، وبقيت معظم قيادات الشرق المستقبلية في بلدانها، تستقي العلوم والتكنولوجيا من مؤسساتها، ولم تعد مجتمعات الغرب محطاً للأنظار والأحلام، وبدأوا البحث عن النجاح في مجتمعاتهم، وتعلموا التكيف مع قيمها وثقافتها. وبدت عملية الرجوع إلى الأصل تغير المجتمعات اللاغربية، ليبدأ شبابها دراسة تاريخهم وحضارتهم ومعتقداتهم وقيمهم، لكي يحققوا حداثة مرتبطة بواقعهم وثقافتهم، لتستقر وتزدهر بلدانهم. ويبقى السؤال المحير: هل سيستطيع العرب تحقيق الحداثة بدون الغربنة؟ وهل الدين فعلا لا يتضارب مع الحداثة؟ وما هو نمط الحداثة التي يتمناها العرب لتحقيق أمنهم وتنميتهم الاقتصادية والاجتماعية؟ وهل يمكنهم تجنب ديمقراطية الغرب الليبرالية لكي يحققوا هذه الحداثة، أم سيحتاجون لانتخابات الغرب ومؤسساته المدنية وطريقة حكمه ونظرياته الليبرالية.

يعلق البروفيسور هانتنجتون على هذه الأسئلة فيقول: «نشهد اليوم نهاية عصر تهيمن عليه الايديولوجيات الغربية، ونتحرك لعصر ستتفاعل فيه حضارات مختلفة، لتتنافس وتتعايش وتتقبل وتتكيف بعضها مع البعض، وستؤدي عولمة الرجوع للأصل لإحياء الدين من جديد، خاصة بالانبعاث الثقافي في الدول الأسيوية والإسلامية بسبب نشاطاتهم الاقتصادية والديموغرافية. فقد افترض المثقفون، في النصف الأول من القرن العشرين، ان الحداثة الاقتصادية والاجتماعية ستؤدي لإنهاء دور الدين في الوجود الإنساني، وستكون المجتمعات الصاعدة أكثر تحملا للاختلاف، ومنطقية، وبراغماتية، ومتطورة، وإنسانية، وعلمانية، وتبين في النصف الثاني من القرن العشرين، بأن هذه الأمنيات والمخاوف لا أساس لها من الصحة. فقد أصبحت الحداثة الاقتصادية والاجتماعية عالمية، وفي الوقت نفسه، انبعث الدين عالميا من جديد، في كل قارة، وكل حضارة، وفعليا، في كل بلد. وقد لاحظ البروفيسور كيبل، في منتصف السبعينيات، انعكاس موجة العلمانية، إلى موجة تكيف الدين مع العلمانية، لتتشكل طريقة دينية جديدة غير مهتمة بالقيم العلمانية، بل اهتمت باسترداد القواعد الروحانية لتنظيم المجتمع، تم التعبير عنها بطرق مختلفة، إما بترك الحداثة التي أكدت فشلها بسبب انفصالها عن الدين وقيمه الأخلاقية، أو بأسلمة الحداثة، بدل محاولات حداثة الإسلام. كما أدى الانبعاث الديني إلى انتشار بعض الأديان، وزيادة المؤمنين بها، وأعطى معاني جديدة للقيم الدينية التقليدية، فعاشت المسيحية والإسلام واليهودية والهندوسية والبوذية، موجة جديدة من الالتزام والثقة والممارسة، وبرزت فيها حركات أصولية متزمتة وملتزمة التنقية القتالية للعقائد الدينية ومؤسساتها، ومراجعة السلوك الشخصي والاجتماعي والعام وتشكيله بصبغة عقائدية دينية».

فقد أصبحت الحركات الأصولية مثيرة، ويمكن أن يكون لها صدمات سياسية مؤثرة، وهي في السطح موجة أعطت معنى مختلفاً للحياة البشرية في نهاية القرن العشرين، وأدى تجدد الدين في جميع أنحاء العالم، إلى سمو نشاطات الأصوليين المتطرفين، وتجلى ذلك في مجتمع تلو الآخر في حياتهم اليومية، وفي العمل، وفي المشاريع الحكومية التي تهم الناس، واختفت علمنة العالم، لتصبح حقيقة اجتماعية في أواخر القرن العشرين، كما توقعها جورج ويجل. ويتساءل الكاتب: ما الذي غير العالم بأكمله من العلمانية إلى الدين؟. فالظاهرة العالمية تحتاج لتفسير عالمي، ويبدو بأن السبب الرئيسي هو السبب نفسه الذي كان من المفروض أن ينهي الدين من العالم، وهو عملية الحداثة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي اجتاحت العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. فقد تخلخلت منابع الهوية وأنظمة السلطة، بتحرك الشعوب من القرية إلى المدينة، فانفصلت عن جذورها وانشغلت بأعمال جديدة، وتفاعلت مع مجموعات من الغرباء، وتعرضت لأنواع جديدة من التواصل والعلاقات، واحتاجت إلى منبع جديد للهوية، ونوع جديد من مجتمع مستقر، ومفاهيم أخلاقية جديدة، توفر الإحساس بمعنى الحياة والهدف منها. وقد استطاع الدين بجناحيه التقليدي والأصولي أن يحقق هذه الحاجيات، وقد عبر عن ذلك رئيس وزراء سنغافورة السابق، لي كوان يو، بقوله: «نحن مجتمع زراعي، تقدم في التصنيع خلال جيل أو جيلين، فالذي تم في الغرب خلال قرنين من الزمن، تم في مجتمعاتنا خلال أقل من نصف قرن. فقد اكتظ وتهشم هذا التقدم في وقت قصير، ومن الأكيد أنه سينتهي بالتفكك والاضطراب الوظيفي. ولو تأملنا الدول الصاعدة: كوريا وتايلاند وهونج كونج وسنغافورة، نجد ظاهرة ملفتة للنظر، وهي ظاهرة شروق الدين، فالعادات القديمة وأديان عبادة الأسلاف ومذاهب الاعتقاد بالشياطين لم تعد مقنعة، وهناك حاجة لتفسير أسمى لمعنى الحياة وهدف وجودنا فيها، وقد ترافق كل ذلك مع صدمة قلق هائلة في المجتمع».

فلم يعد يعيش الإنسان بمنطق العلم فقط، ولن يستطيع التقدير والتصرف بعقلانية لتحقيق مصالحه الشخصية إلا بعد أن يعرف نفسه، فرغبته في السياسة، تعبر عن اهتمامه بهويتهم، وفي أوقات التغيرات الاجتماعية السريعة، تختفي الهوية، ونحتاج إلى التعرف على أنفسنا من جديد وخلق هويتنا الجديدة، وحينما نواجه السؤال: من أنا؟ ولمن أنتمي؟ يوفر الدين أجوبة مفروضة، أو قهرية، والجماعات الدينية توفر مجتمعاً صغيراً لتعوض ما فقده الإنسان في هجرة التمدن. وجميع الأديان، تزود البشر بالإحساس بالهوية والتوجيه في الحياة، ومن خلال هذه العملية، يكتشف أو يخلق البشر هويتها التاريخية الجديدة. ومهما تكن أهداف البشر العالمية، يوفر الدين هوية تميز المؤمنين منهم عن غير المؤمنين، وتفرق بين الأفاضل والمنحطين، وبينما زاد حزم الآسيويين في نموهم الاقتصادي، توجه المسلمون للإسلام كمنبع لهويتهم واستقرارهم وتشريعهم وتنميتهم وقوتهم وآمالهم ومعنى لحياتهم، واختصر ذلك في شعار: «الإسلام هو الحل»، بقبول الحداثة، ورفض ثقافة الغرب، والالتزام بالإسلام كدليل للحياة في عالمنا المعاصر. وقد عبر عن ذلك أحد المسؤولين السعوديين بقوله: «المنتجات الأجنبية مصقولة وجميلة وتكنولوجيتها متميزة، ولكن استيراد المؤسسات الاجتماعية والسياسية من مكان آخر قد يكون قاتلاً، والإسلام ليس فقط دين بل هو طريق للحياة، ونحن السعوديين نريد الحداثة ولكننا لا نريد الغربنة». وانبعاث الإسلام هو جهد المسلمين للوصول إلى هذا الهدف، وهو حركة واسعة ذهنية وثقافية واجتماعية وسياسية سائدة في العالم الإسلامي بأجمعه. ويبقى السؤال: كيف سيحقق العرب تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية في الألفية الثالثة؟. هل سيطورون حداثة تجمع بين روحانية الدين ومنطقية العلم؟ وهل ستساعد ديمقراطية الغرب الليبرالية على تحقيق حداثة العرب أم ستعرقلها؟، ولنا لقاء.

عن موقع(إيلاف) الالكتروني

تقرير: (155)بليون دولار استثمارات الصناعات الخليجية

دبي / متابعات :

أكد اقتصاديون أن القطاعات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي تأثرت خلال العامين الماضيين بتداعيات أزمة المال العالمية، لا سيما الصناعات التحويلية، التي حققت معدلات نمو سريعة على مدى عقدٍ قبل اندلاع الأزمة.

وقدرت مؤسسة «ميد بروجكتس» قيمة المشاريع الصناعية الخليجية، العاملة أو التي يخطط لتنفيذها، بنحو 155.7 بليون دولار، تشكل حصّة مشاريع البتروكيماويات 67 في المئة منها، أو ما يعادل 104.5 بليون دولار، في حين تشكل الصناعات المعدنية 26 في المئة.

وتشير بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الى تضاعف حجم الصادرات الصناعية من دول المجلس، بين عامي 2004 و2008، لكن تراجعت وتيرة النمو جراء أزمة المال العالمية. ففي وقت ارتفع حجم الصادرات عام 2005 بنسبة 25 في المئة مقارنة بالعام الذي سبقه، تراجعت نسبة هذا الارتفاع عام 2008 الى 8 في المئة فقط.

ولاحظ تقرير اصدره مصرف الامارات الصناعي ، تقلص ارباح الشركات الصناعية المدرجة في اسواق المال الخليجية، مثل مؤسسة «سابك» السعودية وصناعات قطر، ما يدل على تأثر القطاع بتداعيات الازمة المالية العالمية.

وعلى رغم التطور الكبير الذي شهده القطاع في المنطقة خلال العقد الماضي، أكدت «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية»، في تقرير ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي لدول المنطقة، أدنى من المعدل المطلوب، ولا يشكل سوى 10 في المئة، ما يتطلب العمل على زيادة استغلال الطاقة الانتاجية، ورفع القدرة التنافسية للصادرات وحفز الاستثمارات الخارجية.

وأشار تقرير مصرف الامارات الصناعي الى انه على رغم تداعيات الازمة على الصناعة الخليجية، بقيت انعكاساتها محدودة على الاقتصادات الخليجية عموماً، فتمكنت دول المنطقة من تأمين التمويلات لاستكمال المشاريع الصناعية التي سبق وأعلن عنها خلال السنوات التي سبقت الازمة، بما فيها الصناعات الكبيرة العاملة في قطاعات الالومنيوم والبتركيماويات ومنتجات النفط.

ولفت التقرير الى ان ارتفاع اسعار النفط مجدداً الى معدلات تتراوح بين 65 و 70 دولاراً للبرميل، دفعة دول المجلس إلى مد الاسواق المالية بالسيولة اللازمة من جهة، وتأمين التمويل الخاص لاستكمال بناء المشاريع، ما ادى الى استقرار القطاع.

وأكد تقرير مصرف الامارات الصناعي أن الظروف الحالية، أتاحت لدول المنطقة فرصاً مجدية لعمليات تملّك في القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة، مثلما حدث في القطاع العقاري، إذ تملكت دول في المجلس مشاريع عقارية في العاصمة البريطانية لندن وفي الولايات المتحدة.

وتوقّع مصرف الامارات الصناعي، أن تؤدي السوق الخليجية المشتركة الى مزيد من الفرص والحوافز التي يمكن استغلالها لتطوير القطاع الصناعي الخليجي، سواء على مسوى كل دولة او من خلال مشاريع مشتركة.

وأشار تقرير غربي صدر أخيرا، إلى أن قيمة المشاريع الصناعية التي هي قيد التشغيل، أو التي يخطط لتنفيذها في الإمارات تبلغ نحو 42 بليون دولار، وتمثل 4.27 في المئة من إجمالي قيمة المشاريع الصناعية في منطقة مجلس التعاون الخليجي.

وكثفت المنطقة جهود التصنيع بصورة ملحوظة خلال العقد الأخير، وشهدت السنوات الأخيرة اكتمال مشاريع مدعومة من الحكومات، وخصوصاً في مجال إنتاج الألومنيوم. ومعروف تاريخياً أن هذه الصناعة كانت تهيمن عليها الولايات المتحدة وأوروبا. لكن أنشئت مصاهر جديدة منذ العام 2008، عالمية المستوى في كل من الإمارات، وسلطنة عمان، وقطر، وبطاقة إنتاج إجمالية قدرها 1.6 مليون طن، وبلغت كلفتها الاستثمارية نحو 13 بليون دولار.

البرازيل تستقبل أول شحنة من الغاز المسال القطري

أعلنت شركة (راس غاز) المحدودة التي تقوم بتوريد الغاز الطبيعي المسال، ومقرها قطر عن بيع شحنة من الغاز الطبيعي المسال إلى شركة بتروبراس، وهي أكبر شركة(بالبرازيل) ولها تأثير قوي في أسواق الطاقة العالمية، ما يشكل لحظة مهمة بالنسبة لكل من قطر وراس غاز، حيث إنها تمثل أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال القطري إلى البرازيل .

وفي هذا الإطار صرح خالد سلطان الكواري، مدير التسويق التنفيذي (براس غاز)، بأن «سوق الغاز الطبيعي المسال في أمريكا الجنوبية تشهد تنامياً، ويثبت الحضور المتزايد لراس غاز هناك عزمنا على توسيع النطاق العالمي للغاز الطبيعي المسال القطري والحفاظ على المرونة والمصداقية والسلامة التي تميز عمليات الشركة، وإنه من دواعي سرورنا القيام بتوريد الغاز الطبيعي المسال من خلال مبيعات فورية لهذه السوق الجديدة ونتطلع إلى استمرار علاقتنا مع شركة بتروبراس في المستقبل».

وقد تم تحميل شحنة الغاز الطبيعي المسال على متن ناقلة الغاز الطبيعي المسال «إكسبريس» المؤجرة تأجيراً قصير الأمد لشركة بتروبراس، ذلك في ميناء راس لفان بشمال قطر لتتجه إما إلى محطة بيسيم للغاز الطبيعي المسال بولاية سيارا في شمال شرق البرازيل أو إلى محطة خليج غوانابارا للغاز الطبيعي المسال في مدينة ريو دي جانيرو.

وتمكنت راس غاز منذ تأسيسها في عام 1993 من أن تنشئ وتطور قاعدة ضخمة من العملاء في ثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، واليوم ومع قيام الشركة بمبيعات فورية للغاز الطبيعي المسال لعملاء في أمريكا الجنوبية تشهد الشركة توسعاً في نطاقها العالمي الذي يستمر في النمو، وتقوم راس غاز بتشغيل أسطولها من ناقلات الغاز الطبيعي المسال المؤجرة تأجيراً طويل الأمد ما يجعل سلسلة القيمة المتكاملة للشركة تمتد من حقل الشمال في دولة قطر، إلى محطات عملائها الخاصة باستلام الغاز الطبيعي المسال وإعادته إلى حالته الغازية.

من خلال قيامها بإمداد العالم بالغاز الطبيعي المسال نظيف الاحتراق، تساعد راس غاز على تحقيق رؤية قطر الرامية إلى مستقبل أفضل يتم فيه سد الاحتياجات العالمية من الطاقة والحد من ازدياد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

هيئة الاتصالات السعودية تلغي (5) ملايين شريحة جوال من دون بيانات

الرياض / متابعات :

ألغت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية أكثر من 5 ملايين شريحة جوال لا تحمل أي بيانات واضحة لمستخدميها المستفيدين من خدمات الاتصالات المتنقلة، بالتنسيق مع شركات الاتصالات خلال العام الماضي، كما أصدرت غرامات تجاوزت 10 ملايين بحق مقدمي الخدمة.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودي سلطان المالك أن الهيئة أصدرت ضوابط خاصة لتقديم خدمة الشرائح مسبقة الدفع، وحظر إصدار أي بطاقة قد تم تفعيلها، إلا بعد التأكد من تسجيل بيانات هوية طالب الخدمة، والتأكد من صحة تلك البيانات عن طريق مركز المعلومات الوطني.

وأشار في تصريحات نشرتها صحيفة «الرياض» إلى أن الإجراء المتبع بحق تلك الشرائح هو مباشرة إيقافها، في حال علم الهيئة بعدم نظاميتها، وإحالة من ثبت مخالفته من الشركات بتأسيس أرقام مسبقة الدفع إلى لجنة النظر في مخالفات نظام الاتصالات.

كما أصدرت الهيئة قرارات بخصوص ضرورة تحديث بيانات المشتركين وفصل الخدمة عن الأرقام التي لم تحدث بياناتها، مؤكداً أن الهيئة مازالت تطالب شركات الاتصالات بتحديث بيانات المشتركين، وتحري الدقة عند تأسيس ارقام الشرائح مسبقة الدفع، بتطبيق النظام والالتزام بضوابط العمل مع تلك الشرائح، التي من أجلها أطلقت الهيئة حملة توعوية عبر الصحف لمدة 6 أشهر في العام الماضي.

وأضاف المالك أن هناك تنسيقاً وتعاوناً مع بعض الجهات الحكومية المعنية للحد من انتشار مثل تلك الشرائح المجهولة المصدر، وأنه تم تكوين لجان من امارة الرياض والشرطة والهيئة لتقوم بجولات تفتيشية على المحلات والسوق السوداء، كما أنه تم إيقاف آلاف منها، نظراً إلى تعلق الموضوع بأمن البلاد، إذ قد يستغلها ضعاف النفوس في التورط بقضايا أمنية وسياسية واجتماعية عدة.

وذكر أنه تم ملاحظة تسرب بعض الشرائح مجهولة المصدر إلى المملكة عن طريق بعض الدول الأجنبية والعمالة الوافدة ليتاجر بها بعض أصحاب المحال من ضعاف النفوس بأزهد الأثمان.